مجلة جامعة *الملك* سعود، م ١٠، *الآداب* (٢)، ص ص ٣١٩-٣٥٣ (١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

إعراب الأسماء الستة: أصله وتطوره

فوزي حسن الشايب
أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، كلية الآداب،
جامعة اليرموك، إربد، الأردن

(أُقدم للنشر بتاريخ ١٠/ ٩/ ١٤١٦هـ ؛ وقُبل للنشر بتاريخ ٩/ ٢/ ١٤١٧هـ)

ملخص البحث. انطلاقا من اعتقاد القدماء أن الإعراب في اللغة العربية إنما هو بحركات قصيرة، فقد عدوا إعراب الأسماء الستة بالحركات الطويلة في حالة الإضافة، إعرابًا بعلامات فرعية، ولقد تبنى هذا البحث وجهة نظر مضادة تمامًا، وهي أن الإعراب في العربية كان بحركات طويلة في الأصل، وأنه تطور فيما بعد إلى حركات قصيرة، واحتفظ بالإعراب الأصلي على حاله في الأسماء الستة. ولقد وضح البحث مختلف أنواع التطورات التي تعرضت لها الأسماء الستة، ومسبباتها.

الإعراب سمة من أهم السمات المميزة للعربية خاصة واللغات السامية عامة. وهو في الواقع ميراث سامي مشترك. (١) وقد حافظت العربية على هذه السمة، وأبقت عليها بشكل كامل ودقيق في الوقت الذي قد اختفت فيه معالمها أو كادت، من أخوات العربية ضمن

---

(١) جوتلف برجستر اسر، *التطور النحوي للغة العربية*، إخراج وتصحيح رمضان عبدالتواب (الرياض: مكتبة الرفاعي، ١٩٨٢م)، ١١٦.

أسرة اللغات السامية . وهذه حقيقة معروفة ، وواقع ملموس ، يسلم به ويؤكده المستشرقون ، فهذا نولدكه يقرر أن العربية قد احتفظت «أكثر من أخواتها بكثير من الصور الصادقة لعناصر اللغة الأولى ؛ مثل الكمية الأصلية تقريبًا من الأصوات الساكنة ، وكذلك الحركات القصيرة في المقاطع المفتوحة ولا سيما في وسط الكلمات . وأيضا مثل الفروق النحوية الكثيرة التي أفسدت - إن قليلاً أو كثيرًا - في اللغات السامية الأخرى . »(٢) وقال يوهان فك : «لقد احتفظت العربية الفصحى في ظاهرة التصرف الإعرابي بسمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميع اللغات السامية باستثناء البابلية القديمة . »(٣) ولم تكتف العربية بمجرد الاحتفاظ بهذه السمة ، وإنما عمدت إلى تطويرها ، فابتدعت - على حد قول برجشتراسر - شيئين ، هما : إعراب الخبر والمضاف ، والآخر : منع صرف بعض الأسماء . (٤)

أصل الإعراب

يرى القدماء أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة وعدمها ، أي بالضمة والفتحة والكسرة والسكون ، وذلك لخفتها . (٥) وعليه ، فالحركة هي آلة الإعراب ؛ لأن الاختلاف يحصل بها ، وأي إعراب سوى الضم في حالة الرفع ، والفتح في حالة النصب ، والكسر في حالة الجر ، والجزم في حالة السكون هو إعراب فرعي . قال ابن يعيش : «اعلم أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات ، والإعراب بالحروف فرع عليها ، »(٦) وقد علل أصالة

---

(٢) ثيودور نولدكه ، *اللغات السامية* ، ترجمة رمضان عبدالتواب (القاهرة : مكتبة دار النهضة العربية ، ١٩٦٣م) ، ١٤ .

(٣) يوهان فك ، *العربية* ، ترجمة عبدالحليم النجار (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٥١م) ، ٣ .

(٤) برجستراسر ، *التطور النحوي* ، ١١٦ ؛ وانظر أيضًا : هنري فليش ، *العربية الفصحى* ، ترجمة عبدالصبور شاهين ، ط١ (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٦٦م) ، ٦٠ .

(٥) محمد بن الحسن ، الرضي الأستراباذي ، شرح *الرضي على الكافية* ، إخراج يوسف حسن عمر (بنغازي : جامعة قاريونس ، ١٩٧٨م) ، ١ : ٧٤ .

(٦) موفق الدين يعيش بن علي ، ابن يعيش ، شرح *المفصل* (بيروت : عالم الكتب ، د . ت .) ، ١ : ٥١ ؛ وانظر : جمال الدين محمد بن عبدالله ابن مالك ، شرح *التسهيل* ، تحقيق عبدالرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، ط١ (القاهرة : هجر للطباعة والنشر ، ١٩٩٠م) ، ١ : ٤٠ .

الحركات (القصيرة) بالنسبة للإعراب بشيئين : «أحدهما أنا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى ؛ لأنها أقل وأخف ، وبها نصل إلى الغرض ، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل . . . والوجه الثاني أنّا لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها ، وكانت الكلمة مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف ؛ لأن العلامة غير المعلم كالطراز في الثوب ، ولذلك كانت الحركات هي الأصل ، هذا هو القياس . »(٧)

وعليه ، فكل إعراب بغير الحركات (القصيرة) ، وبغير السكون ، هو إعراب بعلامة إعراب فرعية ، فالإعراب بالحركة أصل للإعراب بالحروف (الحركات الطويلة وغيرها) ، والإعراب بالسكون أصل للإعراب بالحذف ، قال ابن مالك : «والإعراب بالحركة والسكون أصل ، وينوب عنهما الحرف والحذف ، »(٨) يعني أن إعراب غير المجزوم بحركة أصل لإعرابه بحرف ، وإعراب المجزوم بسكون أصل لإعرابه بحذف .

ولا يدخل الإعراب في الكلام إلا بعد كمال بنائه ، وإنما جُعل الإعراب في آخر الكلمة ؛ لأنه دال على وصف الاسم ، أي كونه عمدة ، أو فضلة ، والدال على الوصف بعد الموصوف .(٩) ومن باب تقديم الأصل على الفرع فقد جرت العادة في النحو التقليدي أن يبدأ بالحديث عن المعرب بالعلامات الأصلية ، أي الحركات (القصيرة) والسكون . ثم يثنى بعد ذلك بالحديث عن المعرب بالعلامات الفرعية ، التي لا يلجأ إليها على حد قولهم إلاّ لعلل تعرض للكلم فتخرجها عن جمهور بابها .(١٠)

إعراب الأسماء الستة

ولما كان ما يعرف في الاصطلاح بالأسماء الستة وهي : أبوك وأخوك وحموك

---

(٧) ابن يعيش ، شرح *المفصل* ، ١ : ٥١ .

(٨) ابن مالك ، شرح *التسهيل* ، ١ : ٤١ ؛ وانظر : ابن يعيش ، شرح *المفصل* ، ١ : ٥١ .

(٩) الرضي الأستراباذي ، شرح *الرضي* ، ١ : ٧١ .

(١٠) أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، *الإيضاح في علل النحو* ، تحقيق مازن المبارك ، ط٣ (بيوت : دار النفائس ، ١٩٧٩م) ، ٧٢ ؛ وانظر : عبدالقاهر الجرجاني ، *المقتصد في شرح الإيضاح* ، تحقيق كاظم بحر المرجان (بغداد : وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨٢م) ، ١ : ١٠٣ .

وهنوك، وفوك، وذو مال، لا تعرب بحركات قصيرة بل بحركات طويلة أو بالحروف حسب تعبير القدماء، فقد عدت مما أعرب بالعلامات الفرعية، وأدرجت ضمن الأبواب التي خرجت عن القاعدة العامة في الإعراب.

وفي الحقيقة، إن إعراب هذه الفئة من الأسماء بهذه الطريقة ليس مطردًا فيها على نفس المستوى؛ فإعراب «الهن» بالحروف غير معهود، أو غير مشهور فيها كأخواتها، إذ لم يورد النحاة على ذلك أي شاهد على مثل هذا الاستعمال من الشعر، ولا من النثر، والمعهود فيها هو الإعراب بالحركات القصيرة. ولقلة إعرابها بالحركات الطويلة فقد أنكر الفراء - على حسب ما نص ابن هشام وغيره -(١١) إعرابها بهذه الطريقة. وقد أسقطها كذلك الزجاجي،(١٢) والسهيلي(١٣) من جملة هذه الأسماء، ومن ثم كانت الأسماء المعربة بالحروف عندهم خمسة لا ستة. غير أن إنكارهم مردود؛ فهم محجوجون بحكاية سيبويه إعرابها بهذه الطريقة عن العرب، قال في *الكتاب*: «واعلم أن من العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك.»(١٤) ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وسيبويه ثقة فيما يحكيه، وحكاية الثقة لا سبيل إلى ردّها.

غير أنه يتضح لنا من كلام سيبويه، أن إعراب «الهن» بالحروف هو لبعض القبائل

---

(١١) أبو محمد عبدالله بن يوسف، ابن هشام، شرح *شذور الذهب*، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١ (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦٥م)، ٤٣؛ وانظر: محمد بن علي الأشموني، شرح *الأشموني*، ط١ (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٤٧م)، ١: ٧٨؛ وانظر: عبدالرحمن بن الكمال السيوطي، همع *الهوامع*، تحقيق عبدالعال سالم مكرم (الكويت: دار البحوث العلمية، ١٩٧٥م)، ١: ١٢٣.

(١٢) أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل في النحو*، تحقيق علي الحمد، ط١ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م)، ٣.

(١٣) أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي، *نتائج الفكر في النحو*، تحقيق إبراهيم البنا (بنغازي: جامعة قاريونس، ١٩٧٨م)، ٩٨.

(١٤) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، *الكتاب*، تحقيق عبدالسلام هارون (القاهرة: طبعات مختلفة، الجزء الأول: دار القلم؛ الجزء الثاني: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨م؛ والجزءان الثالث والرابع: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م)، ٣: ٣٦٠-٣٦٤.

فقط ، فليس شائعًا ولا معروفا عند أكثر العرب كما هو الحال بالنسبة لأخواتها ، ومن هنا قال المبرد : «وهنوك في بعض اللغات . »(١٥) وعليه ، فالأكثر فيها هو النقص لا التمام . أي الإعراب بالحركات القصيرة . قال ابن مالك : «وقد جرت عادة أكثر النحويين أن يذكروا «الهن» مع هذه الأسماء فيوهم ذلك مساواته لهن في الاستعمال وليس كذلك ، بل المشهور فيه إجراؤه مجرى «يد» في ملازمته النقص إفرادًا وإضافة ، وإعرابه بالحركات . . . فمن لم ينبه على قلته فليس بمصيب ، وإن حظي من الفضائل بأوفر نصيب . »(١٦)

وأما عن السبب الذي لأجله أعربت هذه الفئة من الأسماء بالحروف لا الحركات فقد اختلف فيه ؛ فمن قائل : إنها أعربت بالحروف لاستثقالهم الحركة على حرف اللين . (١٧) ومن قائل : إنها أعربت بالحروف نظرًا إلى كونها محذوفة اللام ، في حالة الإفراد ، «فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها . »(١٨) ومن قائل : إنها أعربت بالحروف توطئة لإعراب المثنى والجمع السالم بالحروف ؛(١٩) «لأنهم علموا أنهم يحوجون إلى إعرابها بها ؛ لاستيفاء المفرد للحركات . والحروف وإن كانت فروعًا للحركات في باب الإعراب لثقلها وخفة الحركات إلا أنها أقوى من حيث تولدها منها ، فاستبد بالحركات المفرد الأول . وإنما كانت الحروف أقوى ؛ لأن كل حرف منها كحركتين أو أكثر ، فكرهوا أن يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالإعراب الأقوى ، فاختاروا من جملة المفردات هذه الأسماء ، وأعربوها بهذا الأقوى ، ليثبت في المفردات الإعراب بالحركات التي هي الأصل في الإعراب ، وبالحروف التي هي أقوى منها ، مع كونها فروعًا لها . »(٢٠) يعني أنه لو لم

---

(١٥) محمد بن يزيد بن عبدالأكبر ، المبرد ، *المقتضب* ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة (بيروت : عالم الكتب ، د . ت .) ، ١ : ٢٤٠ .

(١٦) ابن مالك ، *شرح التسهيل* ، ١ : ٤٤ .

(١٧) الجرجاني ، *المقتصد* ، ١ :١٠٣ .

(١٨) ابن يعيش ، شرح *المفصل* ، ١ : ٥١ .

(١٩) أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري ، *أسرار العربية* ، تحقيق محمد بهجة البيطار (دمشق : المجمع العلمي ڤالعربي ، ١٩٥٧م) ، ٤٣ .

(٢٠) الرضي الاسترآباذي ، شرح *الرضي* ، ١ :٧٩-٨٠ .

يجعل إعرابها بالحروف للزم أن يكون للفرع - وهو المثنى والجمع - مزية على الأصل - أي المفرد.

أما عن علة اختيار هذه الأسماء لهذا الإعراب، فقد أجاب الأنباري قائلاً: «لأن هذه الأسماء منها ما تغلب عليها الإضافة، ومنها ما تلزمه الإضافة فما تغلب عليه: أبوك وأخوك وحموك وهنوك. وما تلزمه الإضافة: فوك، وذو مال، والإضافة فرع على الإفراد كما أن التثنية والجمع فرع على المفرد، فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه كانت أولى من غيرها.»⁽٢١⁾ وقد ساعد على ذلك كون لام بعضها، وعين الآخر حرف علّة. يصلح أن يقوم مقام الحركات، فأراحهم ذلك من كلفة اجتلاب حروف أجنبية.⁽٢٢⁾

هذا، وقد اختلف في إعراب الأسماء الستة كثيرًا، ولعله لم يختلف في شيء كما اختلف بشأن إعرابها، فكان ذلك مسألة خلافية،⁽٢٣⁾ تعددت فيها وجهات النظر وتباينت؛ فمذهب سيبويه وجمهور البصريين أن الأسماء الستة في تراكيب مثل: جاء أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك، معربة بحركات مقدرة، وأن الواو، والألف والياء هي حروف الإعراب، وليس الإعراب نفسه، فإعرابها عندهم كإعراب الاسم المقصور، غير أنها تميزت من المقصور بأن حركة ما قبل حرف الإعراب قد اتبعت لحرف الإعراب كما اتبعت الراء والميم في امرىء وابنم لحركة الآخر.⁽٢٤⁾ وعن مزية الاتباع في هذه الفئة من الأسماء قال الصبان: «إن قلت: لم اتبعوا في هذه الأسماء دون نظائرها من الأسماء المعتلة نحو: عصاك ورحاك؟ قلت: الفرق أن للاتباع في هذه الأسماء فائدة، وهي الإشعار بأن ما قبل الآخر كان في غير حالة الإضافة حرف إعراب نحو: ﴿إن له أبا شيخا كبيرا﴾، ﴿فقد

---

(٢١) الأنباري، *أسرار العربية*، ٤٣.

(٢٢) الرضي الأستراباذي، شرح *الرضي*، ١ : ٨٠.

(٢٣) أبو البركات عبدالرحمن محمد الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف*، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٣ (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٥٥م)، مسألة رقم ٢, ١ : ١٠-١٩؛ وانظر: علي بن عبدالمؤمن، ابن عصفور، شرح *جمل الزجاجي*، تحقيق صاحب أبو جناح (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٢م)، ١ : ١١٩-١٢٢؛ وانظر: السيوطي، همع *الهوامع*، ١ : ١٢٣-١٢٧.

(٢٤) الرضي الأستراباذي، شرح *الرضي*، ١ : ٧٧.

سرق أخ له﴾ بخلاف النظائر. ومن المقرر أن الشيء إذا لزم شيئا من باب أجري جميع الباب على وتيرته، فلا يرد: فوك وذو مال.»(٢٥) ثم حدث أنه حذفت الضمة في حالة الرفع والكسرة في حالة الجر بسبب الاستثقال. فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، وقلبت الواو ألفًا في حالة النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها. وقد وضّح ابن أبي الربيع ذلك بقوله: «فالأصل: «أخوك.» وفي النصب: «أخوَك» تحركت الواو، وقبلها فتحة فانقلبت ألفًا. وفي الخفض: «أخَوِك» فأتبعت الخاء الواو فصارت: «أخوِك» فاستثقلوا الكسرة على الكسرة والواو . . . فبقيت الواو ساكنة بعد كسرة، فقلبت ياءً. . . وعلى هذا محققو هذه الصنعة.»(٢٦)

وواضح تمامًا ما يتسم به هذا التحليل والتفسير من منطقية وتكلّف زائد. وهو في نهاية المطاف النتيجة الطبيعية للقول بأن الأصل في الإعراب هو للحركات (القصيرة) ظاهرة أو مقدرة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهذا التحليل ناجم عن الاعتقاد بأن أقل أصول الكلم؛ أسماء وأفعالاً هو ثلاثة أحرف. قال سيبويه: «فالكلام على ثلاثة أحرف، وأربعة أحرف، وخمسة لا زيادة فيها ولا نقص. . . فعلى هذا عدة حروف الكلم، فما قصر عن الثلاثة فمحذوف، وما جاوز الخمسة فمزيد فيه.»(٢٧) ومن هنا حكم سيبويه والبصريون عمومًا على أن ما يأخذ صورة الواو في: «أبوك» مثلاً هو لام الكلمة، التي تقلب في حالة النصب ألفًا، وفي حالة الجر ياءً.

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن الأسماء الستة معربة من مكانين:(٢٨) أي بالضمة والواو في حالة الرفع، وبالفتحة والألف في حالة النصب، وبالكسرة والياء في حالة الجر.(٢٩)

---

(٢٥) محمد بن علي الصبّان، *حاشية الصبّان على شرح الأشموني*، ترتيب وضبط وتصحيح مصطفى حسين أحمد، ط١ (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٤٧م)، ١: ٨٣.

(٢٦) أبو الحسين عبيدالله بن أبي الربيع، *الملخص في ضبط قوانين العربية*، تحقيق علي بن سلطان الحكمي، ط١ (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٩٨٥م)، ١: ١٠٨.

(٢٧) سيبويه، *الكتاب*، ٤: ٢٣٠.

(٢٨) المبرد، *المقتضب*، ٢: ١٥٥.

(٢٩) الأنباري، *الإنصاف*، مسألة (٢)، ١: ١٠؛ وانظر: الأنباري، *أسرار العربية*، ٤٤؛ وانظر: الرضي الأستراباذي، شرح *الرضي*، ١: ٧٧.

وما ذهبوا إليه مبني جزئيًا على أساس أن الإعراب عندهم يكون حركة وحرفا. (٣٠) قال ابن الحاجب: «وقال الفراء والكسائي: الضمة إعراب بالحركة، والواو إعراب بالحرف.»(٣١) وهو مبني جزئيًا أيضًا على أساس مذهبهم في الأبنية. فالأبنية عندهم أقلها اثنان، وأعلاها ثلاثة. فهم يعترفون بالأصول الثنائية. قال في المساعد: «وكون أقل الأصول ثلاثة هو قول البصريين، وزاد أبو الفتح نصر بن أبي الفنون البغدادي تلميذ أبي البركات بن الأنباري أن مذهب الكوفيين أن أقل ما يكون عليه الاسم حرفان؛ حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه.»(٣٢) وأما بشأن الحد الأعلى للأبنية عندهم فقال الدماميني: «وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن نهاية الأصول ثلاثة.»(٣٣)

وعليه، لم يجد الكوفيون غضاضة في عد الواو والألف والياء في «أخوك» و «أخاك» و «أخيك» إعرابًا نظرًا إلى أن هذه الأسماء ثنائية، فليست هذه الحروف من بنيتها في شيء، وإذا لم تكن من أصول الكلمة فهي بالقطع إعراب. وقد علل الكوفيون قولهم بإعرابها بالحركات والحروف، بأن من المجمع عليه أن إعراب هذه الأسماء في حالة الإفراد إنما هو بالحركات، فإذا أضيفت، والإضافة طارئة عى الإفراد، بقيت هذه الحركات إعرابًا كما كانت في حالة الإفراد؛ لأن الحركة التي تكون إعرابًا للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعرابًا له في حال الإضافة. وكذلك الواو والياء والألف بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعرابًا؛ لأنها تتغير كتغير الحركات على حسب اختلاف العوامل، فلما تغيرت دل ذلك على أنها إعراب. (٣٤)

---

(٣٠) الزجاجي، *الإيضاح*، ٧٢.

(٣١) أبو عمرو عثمان، ابن الحاجب، *الإيضاح في شرح المفصل*، تحقيق موسى بناي العليلي (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٨٢م)، ١: ١١٧.

(٣٢) بهاء الدين عبدالله بن عقيل، *المساعد على تسهيل الفوائد*، تحقيق محمد كامل بركات (جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، ١٩٨٠م)، ٤: ٩.

(٣٣) محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني، *تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد*، مخطوط رقم ١٠١٠ نحو، القاهرة: دار الكتب، ورقة ٣٦٤.

(٣٤) الأنباري، *الإنصاف*، ١: ١٢.

وقد أنكر البصريون ومناصروهم على الكوفيين قولهم بأن هذه الأسماء معربة من مكانين؛ نظرًا إلى أنه لا يوجد في كلام العرب معربٌ له إعرابان، ولو كانت معربة من مكانين لاحتاجت إلى عاملين.(٣٥) ورد أيضًا بأنه «لو جاز أن يجتمع في اسم واحد إعرابان متفقان، لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان؛ فكما يمتنع أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان؛ فكذلك يمتنع فيه إعرابان متفقان.»(٣٦)

ولكن على الرغم من اتساع شقة الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي، وتميز أحدهما عن الآخر، فإن هناك على ما يبدو أرضية مشتركة تجمعهما، وتجسر الفجوة بينهما؛ فالظاهر من مذهب سيبويه - على حسب ما ذكر ابن الحاجب - أن لهذه الأسماء إعرابين كما يقول الكوفيون تمامًا، ولكن الفرق بينهما أن هذين الإعرابين لفظيان ظاهران عند الكوفيين؛ أما عند سيبويه وجمهور البصريين، فأحدهما لفظي ظاهر بالحروف، والآخر تقديري بالحركات «كأنه قدر الحركة، وأنهم ضموا ما قبلها للاتباع في حالة الرفع، ثم سكنوا للاستثقال، وقال في الواو علامة الرفع.»(٣٧) وعليه، فالفرق بينهما بهذا الاعتبار فرق شكلي محض.

وإلى جانب هذين الرأيين، البصري والكوفي، هناك آراء أخرى كثيرة وقد أجمل القول فيها ابن عصفور، فقال: «اعلم أن الناس فيها على ستة مذاهب: منهم من ذهب إلى أنها معربة بالحروف، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحركات منقولة من الحروف. ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات والحروف معًا. ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات المقدرة في الحروف، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالتغيير والانقلاب.»(٣٨)

وأشهر هذه الآراء جميعًا هو ذاك الذي يقول بأنها معربة بالحروف نيابة عن

---

(٣٥) الأنباري، *الإنصاف*، ١ : ١٣.

(٣٦) الأنباري، *الإنصاف*، ١ : ١٣.

(٣٧) ابن الحاجب، شرح *المفصل*، ١ : ١١٦؛ وانظر: الرضي الاستراباذي، شرح *الرضي*، ١ : ٧٧.

(٣٨) ابن عصفور، شرح *الجمل*، ١ : ١١٩-١٢٠.

الحركات. (٣٩) وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه. (٤٠) وقد علل ابن مالك أفضلية هذا الرأي وأولويته بأنه «أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة، ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف، لأن الحرف المختلف البيان صالح للدلالة، أصلاً كان أو زائدًا. مع أن في جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة، وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده؛ لأنهما فرعان على الواحد، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه، فإذا سبق مثله في الآحاد أمن من استبعاد، ولم يحد عن المعتاد.» (٤١)

وهذا الرأي المشهور في كتب النحو هو الرأي المقبول من وجهة نظرنا، ولا يؤخذ عليه سوى أنه يجعل الإعراب الأصلي فرعيًا، والفرعي أصليًا. فالإعراب بما يسمى بحروف المد واللين إعراب ثانوي عندهم. ولكن الذي تقرره الدراسة المقارنة للغات السامية هو أن الإعراب في الأصل هو بحركات طويلة ثم أصبح فيما بعد بحركات قصيرة. وقد نص على ذلك عملاق الساميات، بروكلمان، فقال: «والأصل الأول لكل نهاية على حدَة غامض. وعلى أية حال كانت الحركات أصلاً طويلة، غير أنها أصبحت في السامية الأولى جائزة التطويل والتقصير.» (٤٢)

وعليه، فإعراب الأسماء الستة بالحركات الطويلة (أو ما يسمى بالحروف) إن هو إلا سلوك سامي قديم، وبعبارة أخرى هو أصل احتفظ به في هذه الكلمات التي تعد من العناصر اللغوية الموغلة في القدم، حتى لتتخذ دليلاً على تحديد مدى القرابة اللغوية بين اللغات. وعليه، فإلى جانب أهميتها وقدمها، فقد احتفظت أيضًا بسمة عتيقة وقديمة هي

---

(٣٩) الأنباري، *الإنصاف*، ١: ١٩؛ وانظر: الأنباري، *أسرار العربية*، ٤٣-٤٤؛ وانظر أيضًا: ابن مالك، *شرح التسهيل*، ١: ٤٣؛ وانظر أيضًا: السيوطي، همع *الهوامع*، ١: ١٢٣.

(٤٠) الأشموني، *شرح الأشموني*، ١: ٨٣؛ وانظر: السيوطي، همع *الهوامع*، ١: ١٢٣.

(٤١) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ١: ٤٣.

(٤٢) كارل بروكلمان، *فقه اللغات السامية*، ترجمة رمضان عبدالتواب (الرياض: جامعة الرياض، ١٩٧٧)، ١٠٠؛ وانظر أيضًا: O'Leary, *Comparative Grammar of the Semitic Languages*, (Amsterdam : Philo Press, 1969), 195.

الإعراب بالحركات الطويلة. ومن ثم، فليس إعرابها بهذه الطريقة توطئة وتمهيدًا لإعراب المثنى والجمع على حده، كما قال القدماء، وإنما هو أصل احتفظت به العربية، ضمن ما احتفظت به من معالم اللغة السامية الأم المفترضة. قال بروكلمان مؤكدًا هذه الحقيقة: «وقد احتفظت العربية القديمة بحالات الإعراب الثلاث الرئيسية سالمة، غير أن الحركات قد قصرت، ولا يحتفظ بطولها إلا في الوقف والقافية أحيانًا. وقد بقيت طويلة دائمًا في كلمات القرابة في حالة الإضافة: «أب، وأخ، وحم.»(٤٣) وربما كان السبب في احتفاظها بحركات الإعراب الطويلة في حالة الإضافة يرجع إلى أن الأصل فيها أن تكون مضافة. قال المبرد: «فهذه أسماء كان أصلها الإضافة؛ لأن رواجعها فيه خاصة،»(٤٤) ومن أصولهم المقررة أن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها.(٤٥)

ويرى اللغويون أن الإعراب في اللغات المعربة كاللغات السامية «إنما نشز من إلصاق عناصر مستقلة التكوين إلى الأصل وهي عناصر كانت تحوم حوله، ثم التحمت به على مرور الزمن، ولكننا نجهل نقطة البدء التي صدرت عنه.»(٤٦)

ومع أن أصل الحركات الإعرابية غامض، نظرًا إلى أنها تعود في نشأتها إلى عصور موغلة في القدم، ونظرًا إلى أن سير تطور اللغات غامض في تفاصيله غالبًا بالنسبة لنا، فإن المستشرقين، راحوا يبحثون عما عساه يكون أصلاً لهذه الحركات؛ أما بالنسبة لحالة النصب فيرى وليم رايت Wright أنها بشكل يكاد يكون مقطوعًا به أو مؤكدًا أنها عنصر ضميري ذو طبيعة إشارية تضاف إلى الإسم المفعول به للدلالة على اتجاه الحدث للفعل العامل.(٤٧) وأن هذا العنصر الضميري لا يزيد على كونه اسم إشارة بدائي هو: «ها» (hā)

---

(٤٣) بروكلمان، *فقه*، ١٠٠.

(٤٤) المبرد، *المقتضب*، ١: ٢٤٠.

(٤٥) عبدالرحمن بن الكمال السيوطي، *الأشباه والنظائر في النحو*، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، ط١ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م)، ١: ١٦٩.

(٤٦) جوزيف ڤندريس، *اللغة*، ترجمة عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م)، ٢٢٤.

(٤٧) W. Wright, *Lectures on the Comparative Grammar of the Semitic languages* (Amsterdam: Philo Press, 1969), 143 وانظر أيضًا: O'Leary, *Comparative Grammar*, 195.

الذي لا يزال يستخدم في العربية للتنبيه بمعنى: انظر. وفي العبرية واللحيانية للتعريف في أول الكلمة، وفي الآرامية للتعريف في آخرها. (٤٨) وإنها لقضية مسلّم بها أن أدوات التعريف في كل اللغات إشارات قديمة. (٤٩)

وهذا الأصل المفترض لحالة النصب أي «ها» مستخدم في الحبشية لتكوين حالة المفعولية للأعلام. (٥٠) لكن هذه الأداة تختزل، أو تختصر فتظهر كفتحة طويلة في نهاية الكلمة، فالظرف (تَحْتَ) في العربية مثلاً ينتهي بفتحة طويلة في الحبشية، هكذا: تاحتا: tāhātā. (٥١)

وأما حالة الرفع، أي الضمة الطويلة «ū» فهي أكثر غموضا من حالة النصب، ولكن يمكن اعتبارها آتية من العنصر الضميري «hū» الدال على الفاعل. (٥٢)

وأما حالة الجر، أي الكسرة الطويلة «ī» فيربط علماء الساميات بينها وبين لاحقة النسب والتبعية التي تظهر في العربية الفصيحة على الصورة يّ: (iyy)، مثل: «عربيّ» في الفصيحة، و«عربي» في الدراجة، وهذا الافتراض ليس نهائيًا، ولهذا حرص وليم رايت على أن يذكر أن أصل هذه اللاحقة غير واضح بالنسبة إليه. (٥٣)

وإلى جانب هذه النهايات الإعرابية الثلاث ذكر علماء الساميات أن هناك آثارًا أيضًا لحالة إعرابية رابعة، هي الحالة الظرفية التي نهايتها الحركية كانت ضمة (-u) مثل حالة الرفع. (٥٤) ويمثل لها المستشرقون بالضمة في آخر (قبلُ) و (بعدُ) وأشباههما. قال هنري فليش: «أمّا الضمة (u) الأخيرة التي لا تتغير في أواخر بعض الظروف مثل: «قبلُ، منْ

---

(٤٨) بروكلمان، فقه، ٨٩.

(٤٩) ڤندريس، *اللغة*، ٢١٦.

(٥٠) Wright, *Lectures*, 143. ، وانظر أيضًا: بروكلمان، فقه، ١٠٠ وانظر أيضاً: O'Leary, *Comparative Grammar*, 195.

(٥١) برجشتراسر، *التطور النحوي*، ١٢١.

(٥٢) Wright, *Lectures*, 143 ؛ وانظر أيضًا: بروكلمان، فقه، ١٠٠ وانظر أيضا: O'Leary, *Comparative Grammar*, 195.

(٥٣) Wright, *Lectures*, 143 ؛ O'Leary, *Comparative Grammar*, 195.

(٥٤) O'Leary, *Comparative Grammar*, 195.

قبلُ»، و «فوقُ وإلى فوقُ» ، فليس يفسرها سوى تاريخ اللغة القديم، إذ هي بقية حالة ظرفية تكميلية في السامية المشتركة، وقد احتفظت هذه الحالة حيوتها في اللغة الأكادية.»⁽⁵⁵⁾

وخلافا لما يقرره علماء الساميات ذهب إبراهيم أنيس إلى إنكار أصالة الإعراب بالحركات الطويلة، فمثل هذا الإعراب لا يمت – على حد قوله – لحقيقة اللغة بصلة.⁽⁵⁶⁾ ويرى أن الصيغة الأصلية للأسماء الستة في صيغة التشديد أي «أبّ» و «أخّ» التي تطورت بفعل قانون المخالفة إلى «أبا وأبو وأبي» بتحويل أحد المثلين إلى حرف مدّ.⁽⁵⁷⁾

ويرى أن أصحاب اللهجة الواحدة كانوا يلتزمون صورة واحدة من هذه الصور لا ينحرفون عنها في كل الحالات والمواضع. وقد استأنس لذلك بما ذكره النحاة من أن بعض العرب يلزم هذه الأسماء الألف في جميع الحالات. واستأنس لرأيه كذلك بالتزام العبرية والسريانية، كل واحدة منهما لصورة واحدة، هي أبيك وأخيك، أي إلزامها الكسرة الطويلة (الياء) في العبرية.⁽⁵⁸⁾ وإلزامها الضمة الطويلة (الواو) أي: أبوك وأخوك... في السريانية.⁽⁵⁹⁾

وفي الحقيقة إن ما ذهب إيه إبراهيم أنيس يخالف ما أجمع عليه معظم علماء الساميات من أن اللغات السامية كانت تعرف ثلاث حالات إعرابية، تستخدم نهايات حركية مختلفة، وأن هذه النهايات الحركية كانت في الأصل طويلة.

ومن ناحية أخرى، فلو كان الأمر على حسب ما ذكره إبراهيم أنيس من أن كل قبيلة كانت تلتزم صيغة واحدة من صيغ إعراب الأسماء الستة الثلاث: (أبوك، أباك، وأبيك) لكان ينبغي لنا أن نجد شواهد على لزوم هذه الأسماء للضمة الطويلة: (أبوك) في جميع المواضع عند بعضهم، وشواهد أخرى على لزوم الكسرة الطويلة: (أبيك) عند آخرين،

---

(٥٥) فليش، *العربية الفصحى*، ٦٣.

(٥٦) إبراهيم أنيس، *من أسرار اللغة* (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥م)، ٢٧٤.

(٥٧) أنيس، *من أسرار اللغة*، ٢٧٥؛ وانظر أيضًا: O'Leary, *Comparative Grammar*, 197.

(٥٨) أنيس، *من أسرار اللغة*، ٢٧٤.

(٥٩) أنيس، *من أسرار اللغة*، ٢٧٦.

في جميع المواقع أيضًا كما وجدنا بعضهم يلزمها الألف في كل المواضع . وإذا كان ما ذهب إليه إبراهيم أنيس غير صحيح ، كان الصحيح هو أنها ، كما ذكر علماء الساميات ، تعرب في الأصل بحركات طويلة ، وأن هذا الإعراب قد احتفظ به فيها في مواقع ، وتطور إلى حركات قصيرة في غير ذلك . وفيما يأتي توضيح هذه التغيرات :

أولا : حالة الإفراد

التطور الذي حصل على هذه الأسماء في حالة الإفراد كان بتقصير الحركة الإعرابية ، شأنها في ذلك شأن الأسماء الأخرى تمامًا .

وتقصير الحركات في حالة الإفراد ناشىء عن نوعين من العوامل الصوتية : الأول : هو خصائص البنية المقطعية ، ففي الوصل ، ومع إضافة التنوين :

هذا أبو + نْ	أبو نْ ʾabūn	أبٌ ʾabun
رأيت أبا + نْ	أبا نْ ʾabān	أبا aban
مررت بأبي+ نْ	أبينْ abīn	أبٌ ʾabin

فلحاق التنوين لهذه الأسماء (باستثناء فو وذو لأن هذين ملازمان للإضافة) يؤدي إلى تشكيل مقطع طويل مفرد الإغلاق (ص ح ح ص) ، مرفوض عربيًا على هذا النحو ، إذ لا تسمح به العربية وصلاً إلا إذا كان الصامت الذي بعد الحركة الطويلة صامتًا مشددًا ، وهو ما يعرف في الإصلاح التقليدي بباب شابة ودابة ، وفي غير هذا الباب لا تسمح به العربية البتة . فإذا ما تشكل ، عمدت العربية بشكل تلقائي إلى تقصير الحركة الطويلة محولة إياه بذلك من مقطع طويل إلى مقطع متوسط مقفل . قال بروكلمان : «ولا تتحمل العربية القديمة الحركة الطويلة إلاّ في المقاطع المغلقة عن طريق التضعيف مثل : ضالّون : ḍāllūna وكذلك في تلك المقاطع التي لم تغلق إلا بعد سقوط حركة آخر الكلمة في الوقف مثل : ضالّونْ : ḍāllūna . »(٦٠) وعليه ، فتقصير الحركة وصلاً بسبب التنوين ، ناجم عن خصائص البنية المقطعية للعربية .

---

(٦٠) بروكلمان ، فقه ، ٤٤ .

هذا في الوصل ؛ أما في الوقف ، فإن الحركة تقصر آخرًا أيضًا ، ولكن بفعل عام آخر هو النبر ، فمن خصائص اللغات السامية أنها تميل إلى تقصير الحركات الطويلة في المقاطع غير المنبورة في آخر الكلمة .⁽⁶¹⁾

وإذا كان تقصير الحركات الإعرابية في درج الكلام قد تم بفعل قانون صوتي هو خصائص البنية المقطعية للغة العربية ، فإنه كان من المتوقع أن نجد الحركات باقية على حالها وصلاً في الحالات التي لا يجوز أن يلحق بها التنوين ، وذلك في حالة اتصال الاسم بأداة التعريف : «ال» نحو : الأب والأخ . . . ولكن الحركات الإعرابية قد قصرت ههنا أيضًا تبعًا للقانون الذي أشار إليه بروكلمان وهو المتعلق بخاصية التقصير anceps-character للحركات الطويلة آخرًا .⁽⁶²⁾

ومع ذلك ، فلو أننا فسّرنا تقصير الحركات الإعرابية ههنا قياسًا على تقصيرها عند لحاق التنوين ما أبعدنا في ذلك ؛ نظرًا إلى أن «ال» معاقبة للتنوين ، والتغيير يحصل قياسًا على النظير ، كما يمكن أن يحصل أحيانًا قياسًا على النقيض .⁽⁶³⁾

وقد فسّر بعض القدماء تقصير الحركة الإعرابية مع هذه الأسماء في حالة الإفراد تفسيرًا تأمليًا فلسفيًا ومنطقيًا بعيدًا كل البعد عن روح اللغة ونواميسها ، وذلك كتفسير السهيلي الذي جاء فيه : «في ذلك جواب فلسفي لطيف . وهو أن اللفظ جسم ، والمعنى روح ، فهو تبع له في صحته واعتلاله ، والزيادة فيه والنقصان منه ، كما أن الجسم مع الروح كذلك ، فجميع ما يعتري اللفظ من زيادة فيه أو حذف فإنما هو بحسب ما يكون في المعنى . . . وهذه الأسماء الخمسة مضافة في المعنى ، فإذا قطعت عن الإضافة وأفردت نقص المعنى ، فنقص اللفظ تبعًا له ، مع أن أواخرها حروف علّة ، فلا بد من تغييرها إما بقلب ، وإما بحذف ، وكان الحذف فيها أولى .»⁽⁶⁴⁾

---

(٦١) بروكلمان ، فقه ، ٤٥ .

(٦٢) M.M. Bravmann, *Studies in Semitic Philology* (Leiden : E.G. Brill, 1977), 130.

(٦٣) أبو الفتح عثمان بن جني ، *الخصائص* ، تحقيق محمد علي النجار ، ط٣ (بيروت : دار الهدى للطباعة والنشر ، د . ت .) ، ٢ : ٣١١ .

(٦٤) السهيلي ، *نتائج الفكر* ، ٩٩ .

ثانيًا : حالة الإضافة

أما في حالة الإضافة، فقد ذكرت لنا كتب النحو أن للعرب فيها ثلاثة مذاهب: إعرابها بالحركات الطويلة؛ الضمة الطويلة: «أبوك» رفعًا، والفتحة الطويلة: «أباك» نصبًا، والكسرة الطويلة: «أبيك» جرًا. وهذه هي اللغة المشهورة فيها. وهذه الطريقة تمثّل على حسب ما ذكرنا الإعراب السامي القديم الذي بقي على حاله مع هذه الأسماء في حالة إضافتها إلى غير ياء المتكلم. والمذاهب الثاني إعرابها بالحركات القصيرة؛ أبُك وأبَك وأبِك وهو ما يعرف في الاصطلاح بلغة النقص. وعلى حسب ما يفهم من كتب النحو، إن هَذا الضرب من الإعراب يمثل تطورًا لهجيًا محدودًا، محصورًا في بيئات لغوية معينة، لم يحددها النحاة، وإنما اكتفوا بالقول: إنها لبعض العرب. قال الأنباري: «وقد يحكى عن بعض العرب أنهم يقولون هذا أبُك، ورأيت أبَك ومررت بأبِك من غير واو ولا ألف ولا ياء - كما يقولون في الإفراد من غير إضافة.»⁽٦٥⁾ وقد نص النَحاة على أن هذه اللغة جائزة على ضعف.⁽٦٦⁾ وقد أفهم قول النباري: «وقد يحكى عن بعض العرب...» أن هذه الطريقة قليلة في الاستعمال، ولذا قال ابن مالك في *الألفية*:

أب، أخ، حم، كذاك، وهن والنقص في هذا الأخير أحسن
وفي أب وتاليـيـه ينـدر وقصرها من نقصهن أشهر⁽٦٧⁾

وقال في شرح *التسهيل*: «والتزام نقص الثلاثة قليل.»⁽٦٨⁾ وقد استشهدوا على هذه اللغة بقول رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي:

---

(٦٥) الأنباري، *الإنصاف*، ١ : ١١؛ وانظر أيضًا: الأنباري، *أسرار العربية*، ٤٦.

(٦٦) خالد بن عبدالله الأزهري، *التصريح على التوضيح* (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د. ت.)، ١ : ٦٤.

(٦٧) بهاء الدين عبدالله بن عقيل، شرح *ابن عقيل*، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١٦ (القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٧٤م)، ١ : ٤٨.

(٦٨) ابن مالك، شرح *التسهيل*، ١ : ٤٦.

بأبه اقتدى عديّ في الكـــرم   ومن يشابه أبَهَ فما ظلم(٦٩)

ويقول الآخر :

سوى أبك الأدنى وإن محمدًا   علا كُلّ عال يا بن عمَ محمد(٧٠)

والتفسير العلمي للغة النقص هذه، هو أن الحركة قدْ قُصّرت نتيجة لعلّة صوتية قوامها انتقال النبر فيها من المقطع الثاني : أبوك أباك، أبيك إلى المقطع الأول، أي انتقاله من المقطع المتوسط (ص ح ص) : بو، با، بي إلى المقطع القصير الأول «أ.» ومن ثم جاءت أبُك وأبَك وأبك. والنبر عادة لغوية، ولذا فإن من يقول «أبُك» غير الذي يقول : «أبوك.» وعليه، فانتقال النبر عن المقطع الثاني أدّى إلى تقصير حركته، وتحويله إلى مقطع قصير. ومن المعروف أن هناك علاقة قويّة بين النبر وطول المقطع؛(٧١) فوقوع النبر على مقطع ما قد يزيد في حجمه وكميته، وانتقاله عنه قد يؤدّي إلى تقصيره وانكماشه.

ويبدو أن معظم العرب قد التزم إيقاع النبر على المقطع الأول بالنسبة لـ «هنك» خلافا لأخواتها، ولهذا فقد نص النحاة على أن الأفصح فيها هو النقص.(٧٢)

ودون النقص، النقص والتشديد، نحو : «هذا أبُّك.» وهذا أضعف اللغات فيها.(٧٣) وقد ذهب إبراهيم أنيس إلى أن هذه الصيغة هي الصيغة الأصلية للأسماء الستة التي تطورت بفعل عامل المخالفة إلى : أبوك وأباك وأبيك عن طريق تحويل ما وصفه بإحدى الباءين إلى حرف مدّ.(٧٤)

وهذا الذي ذهب إليه إبراهيم أنيس مبني في الواقع على أساس إنكاره أصالة

---

(٦٩) رؤبة بن العجاج، *ديوان رؤبة*، تصحيح وترتيب وليم بن ألورد البروسي، ط١ (بيروت : دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩م)، ١٨٢؛ وانظر : ابن مالك، *شرح التسهيل*، ١ : ٦٤.

(٧٠) أبو العباس، أحمد بن يحيى، ثعلب، *مجالس ثعلب*، تحقيق عبدالسلام هارون، ط٢ (القاهرة : دار المعارف، ١٩٦٠م)، ٢ : ٤٠٠؛ وانظر أيضًا : ابن جني، *الخصائص*، ١ : ٣٣٩.

(٧١) David O'Connor, *Phonetics* (London: Penguin Books, 1976), 195.

(٧٢) الأزهري، *التصريح*، ١ : ٦٤.

(٧٣) السيوطي، همع *الهوامع*، ١ : ١٢٨.

(٧٤) أنيس، من *أسرار اللغة*، ٢٧٣.

الإعراب بالحروف، وأنه لا يمت - عنده - إلى حقيقة اللغة بصلة.(٧٥) وما ذهب إليه مردود من قبل القدماء والمحدثين على حد سواء؛ فبالنسبة للمحدثين بينا أن علماء الساميات قد ذهبوا إلى أن الأصل في الإعراب هو بالحركات الطويلة، وهذا ينسف الأساس الذي قام عليه رأي الدكتور الفاضل. وأما القدماء، فقد فسروا التشديد في «أبّ» و «أخّ» بأنه ناشىء عن عملية حذف وتعويض، يعني أن التشديد كما يرى القدماء صيغة ثانوية متطورة عن أخرى أصلية أو أولية، قال في *اللسان*: «وإنما شدّد الأبُ، والفعل منه، وهو في الأصل غير مشدّد؛ لأن الأبَ أصله: «أبوٌ» فزادوا بدل الواو باءً، كما قالوا: «قنّ» للعبد، أصله «قني.»(٧٦) وهذا التفسير مبني على أساس أن هذه الأسماء ثلاثيةَ الأصول، والصحيحَ أنها أسماء ثنائية الأصول لا ثلاثيتها.(٧٧) وإذا كان تفسير القدماء لظاهرة التشديد في هذه الأسماء غير صحيح، فإن الذي يصح عندنا هو أن التشديد في هذه الأسماء وما أشبهها إن هو إلا تطور حصل على لغة النقص لهذه الأسماء لعلة صوتية قوامها إقفال المقطع المفتوح. وهذه نزعة معروفة في العربية، فهي تميل أحياناً إلى إقفال المقاطع المفتوحة، قصيرة كانت أو متوسطة.(٧٨) وذلك نحو تشديد كل من: «دم» و «حر»، و «يد» و «فم»، قال الشاعر:

أهان دمّك فرغا بعد عزته   يا عمرو بغيك إصرارًا على الحسد(٧٩)

وقال تأبط شرّا:

حيث التقت بكر وفهم كلّها   والدمّ يجري بينهم كالجدول(٨٠)

وقال أبو خراش الهذلي:

---

(٧٥) أنيس، من *أسرار اللغة*، ٢٧٤.

(٧٦) محمد بن مكرم الأنصاري، ابن منظور، *لسان العرب* (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م)، ١٨: ٩(أبي).

(٧٧) بروكلمان، فقه، ٩٣؛ وانظر أيضًا: برجشتراسر، *التطور النحوي*، ٥١.

(٧٨) رمضان عبدالتواب، *التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه*، ط١ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨١م)، ٦٦.

(٧٩) ابن مالك، شرح *التسهيل*، ١: ٤٧.

(٨٠) تأبط شرًا، شعر *تأبط شرا*، دراسة وتحقيق سلمان داود القره غولي، وجبّار تعبان جاسم، ط١ (بغداد: وزارة الإعلام، ١٩٧٣م)، ١٧٩؛ ورد البيت في ذيل الديوان.

إذا ذكرته العين أغرقها البكا   وتشرق من تهمالها العين بالدمّ(٨١)

قال ابن الشجري : «قال بعض أهل اللغة : من العرب من يقول : «الدمّ» بالتشديد كما تلفظ به العامة . وهي لغة رديئة . »(٨٢) ومثله ، حِرُ المرأة وحِرّها ، قال أبو الهيثم : «الحِرُّ حِرُ المرأة مشدّد الراء . »(٨٣)

ومن هذا القبيل أيضًا تشديد الدال من «يد . » قال في *اللسان* : «ومن العرب من قال لليد : «يدّ» مشدّدة الدال ؛ لأن أصله : يدي . »(٨٤) ومن هذا القبيل أيضًا تشديد الميم من «فم» ، قال الراجز :

يا ليتها قد خرجت من فُمِّه(٨٥)   حتى يعود الملك في أصطمه

ونظير هذا في العربية الدارجة التشديد في : لثّة ، وشفّة ، وحافّة ، وديّة ، وقدّوم ، وزرّيعة . . . وعليه ، فلو كان ما ذهب اليه إبراهيم أنيس صحيحًا لكان ينبغي أن يجري على «دمّك» و «حرّك» و «يدّك» ما جرى على «أبّك» من المخالفة المزعومة ، ولكان ينبغي أن نقول في الرفع : دموك وحروك ويدوك . وفي النصب : دماك وحراك ويداك ، وفي الجر : دميك وحريك ويديك .

والمذهب الثالث فيها هو إلزامها الألف في جميع الحالات أي : جاء أباك ورأيت أباك مررت بأباك . وهي المعروفة بلغة القصر . قال الأنباري : «وقد يحكى أيضًا عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أباك ، ورأيت أباك ومررت بأباك - بالألف في حالة الرفع والنصب والجرّ - فيجعلونه اسمًا مقصورًا . »(٨٦) وقد استشهدوا على هذه اللغة بالمثل

---

(٨١) أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري ، شرح *أشعار الهذليين* ، تحقيق عبدالستار أحمد فراج ، مراجعة محمود محمد شاكر (القاهرة : دار المعرفة ، د . ت .) ، ٣ : ١٢٢٣ .

(٨٢) أبو السعادات هبة الله بن علي ، ابن الشجري ، *الأمالي الشجرية* (بيروت : دار المعرفة للطباعة ، د . ت .) ، ٢ : ٣٤ .

(٨٣) ابن منظور ، *لسان العرب* ، ٣ : ٢٥٧ .

(٨٤) ابن منظور ، *لسان العرب* ، ١٨ : ٩ (أبي) .

(٨٥) انظر : ابن منظور ، *لسان العرب* ، ١٧ : ٤٢٢ (فوه) .

(٨٦) الأنباري ، *الإنصاف* ، مسألة (٢) ، ١ : ١١ .

المشهور: «مكره أخاك لا بطل.»(٨٧) وبقول الآخر:

إن أباهـــا وأبـــا أباهـــا قد بلغا في المجد غايتاها(٨٨)

ويقول الشاعر:

أخـــاك الذي إنْ تَدْعُه للمــــــّة يجبك لما تبغي ويكفيك من يبغي(٨٩)

ويبدو أن الميداني قد عزّ عليه أن يرى المثل لا ينسجم وقواعد العربية الفصحى فأثبته من ثم في كتابه *مجمع الأمثال* على حسب ما تقضي به القاعدة، أي «مكره أخوك لا بطل.»(٩٠)

وترتيب ابن الأنباري لهذه اللغات يوحي بأن لغة النقص أشهر وأعرف من لغة القصر، فقد ذكر أولاً اللغة المشهورة فيها أي لغة التمام، ثم لغة النقص، ثم القصر.(٩١) ولكن المعروف أن النقص فيها هو أضعف الوجوه، ولذا وصف بأنه نادر وضعيف.(٩٢) وعليه، فترتيبها حسب شهرتها هو: لغة التمام «أبوك،» فالقصر: أباك، وأخيرًا النقص: أبُك. قال ابن جني: «ورويْنا عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: يقال: هذا أبوك وهذا أباك وهذا أبك.»(٩٣) ولكن بالرجوع *إلى مجالس ثعلب* وجدنا العبارة على النحو الآتي: «ويقال: هذا أبُك، وهذا أباك، وهذا أبوك، ثلاث لغات.»(٩٤) وعليه، فابن جني رتب اللغات تنازليًا، في حين رتبها ثعلب تصاعديًا، وكلا الترتيبين يفضي – على أية حال – إلى نفس النتيجة.

---

(٨٧) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ١: ٤٥.

(٨٨) رؤبة، *ديوان رؤبة*، ١٦٨.

(٨٩) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ١: ٤٥.

(٩٠) أحمد بن محمد الميداني، *مجمع الأمثال*، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٣ (القاهرة: دار الفكر، ١٩٧٢م)، ١: ١٥٣؛ ٢: ٣١٨.

(٩١) الأنباري، *الإنصاف*، ١: ١١.

(٩٢) الأشموني، *شرح الأشموني*، ١: ٨٠؛ وانظر أيضًا: الأزهري، *التصريح*، ١: ٦٤.

(٩٣) ابن جني، *الخصائص*، ١: ٣٣٩.

(٩٤) ثعلب، *مجالس*، ٢: ٤٠٠.

وقد سكتت كتب النحو عن نسبة هذه اللغة إلى قبيلة محددة، وكل ما جاء فيها: أنها لغة لبعض العرب دون تحديد، ولكن أصحاب أبي حنيفة دفاعًا منهم عن شيخهم حين قال: «ولو رماه بأبا قبيس.» والذي لحّن فيه، حتى قال صاحب *العقد الفريد*: «وكان أبو حنيفة لحّانًا،»(٩٥) راحوا يعتذرون لأستاذهم، ويحاولون أن يجدوا له مخرجًا. فقالوا: إن إلزام الأسماء الستة الألف لغة الكوفيين، وأبو حنيفة كوفي. فهو قد تكلم بلغته: ولم يلحن.(٩٦)

وقد نسب داود سلوم هذه اللغة إلى القحطانيين، وإلى الكهلانيين من بينهم على وجه الخصوص، ومنهم: بنو الحارث بن كعب وخثعم وزبيد.(٩٧) ولكن يبدو أن الدكتور الفاضل قد حكم بذلك لأن هؤلاء، كما ذكر النحويون، يلزمون المثنى الألف، وهم كما ذكرت كتب النحو: بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة وآخرون.(٩٨) فمن ثم نسب إليهم إلزام الأسماء الستة الألف أيضًا.

وننظر نحن إلى ما يسمى بلغة القصر، أي إلزامها الألف على أنه تطور لغوي، قوامه إهمال الإعراب في هذه المجموعة من الأسماء. فقواعد العربية تقضي بأن ترفع هذه الأسماء بالضمة الطويلة، وأن تنصب بالفتحة الطويلة، وأن تجر بالكسرة الطويلة. ولكن هذه النظام الدقيق، والمتشعب، كان يمثل مشكلة شائكة لمستعملي اللغة، وعبئًا ثقيلاً، تخففوا منه في لغة الاستعمال باستخدام صورة واحدة، هي الأكثر خفة. ويبدو أن هذا التطور كان لا يزال في مراحله الأولى، فسجل النحاة منه ما وقفوا عليه من شواهد، وحجروا على الناس استعماله، وحكموا عليه بالقلة. وهذا ما يوحي به كلام ابن الأنباري:

---

(٩٥) أحمد بن محمد بن عبدربه، *العقد الفريد*، تحقيق مفيد محمد قميحة، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م)، ٢: ٣١٠.

(٩٦) أبو العباس، أحمد بن محمد بن خلكان، *وفيات الأعيان*، تحقيق إحسان عباس (بيروت: دار الثقافة، د.ت.)، ٥: ٤١٣.

(٩٧) داود سلوم، *دراسة اللهجات العربية القديمة*، ط١ (لاهور: المكتبة العلمية ومطبعتها، ١٩٧٦م)، ١٥.

(٩٨) ابن هشام، *شرح شذور الذهب*، ٤٦.

«وقد يحكى أيضًا عن بعض العرب أنهم يقولون: هذا أباك، ورأيت أباك ومررت بأباك، بالألف في حالة الرفع والنصب والجر.»(٩٩)

إن إلزام الأسماء الستة الألف في جميع المواقع مظهر لإهمال الإعراب في العربية. وإنه لشيء طبيعي أن يجد الناس صعوبة في استعمال اللغة على حسب ما تقضي به قواعد النحو، ليس في العربية، بل في كل اللغات المعربة، فهذا مثلاً عالم البلاغة اللاتيني كونتلين (القرن الأول الميلادي) يقرر هذه الحقيقة بالنسبة للاتينية، فيقول: «إن القدرة على التحدث باللغة اللاتينية شيء، والقدرة على التحدث بها مع مراعاة أصول النحو شيء آخر.»(١٠٠) ويرجع ذلك إلى «أن الاتجاه الطبيعي للغة، وبخاصة في صورتها الدارجة أو المتكلمة، هو اتجاه يبعدها عن المركز، أو ما يمكن أن يسمى اتجاه طرد مركزي centrifugal. فاللغة تميل إلى التغير، سواء خلال الزمان، أو عبر المكان، إلى الحد الذي لا توقف تياره العوامل الجاذبة نحو المركز أو التي يمكن أن تسمى بالجذ بمركزية centripetal.»(١٠١) وقوة الطرد عن المركز التي تمثلها لغة الاستعمال، تعني التحلل من قواعد اللغة المتشعبة والدقيقة، أي إهمال الإعراب، وخاصة في هذه المجموعة من الأسماء التي تعرب بالحركات الطويلة، ولا شك في أن اختزال الحالات الإعرابية الثلاث في واحدة أيسر وأسهل. ويبدو أن إهمال الإعراب في هذه الأسماء قد بدأ منذ وقت مبكر، وليس أدلّ على ذلك من هذا الخلط والاضطراب بين هذه النهايات الإعرابية الثلاث لهذه الأسماء على ألسنة الناس قديمًا، إلى الحدّ الذي جعل هذا الخلط والاضطراب من بين الأسباب التي دفعت المعنيين قديمًا إلى وضع النحو؛ فقد روي عن عاصم بن أبي النجود أنه قال: «أول من وضع العربية أبو الأسود الدؤلي. جاء إلى زياد بالبصرة فقال: إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم، وتغيرت ألسنتهم أفتأذن لي أن أضع للعرب كلامًا يقيمون به كلامهم؟ قال: لا. فجاء

---

(٩٩) الأنباري، *الإنصاف*، ١: ١١.

(١٠٠) ماريو باي، *لغات البشر*، ترجمة صلاح العربي (القاهرة: منشورات الجامعة الأمريكية، ١٩٧٢م)، ٤.

(١٠١) ماريو باي، *أسس علم اللغة*، ترجمة أحمد مختار عمر (طرابلس: جامعة طرابلس، ١٩٧٣م)، ٧١.

رجل إلى زياد فقال : أصلح الله الأمير ! توفي أبانا وترك بنون . فقال زياد : توفي أبانا وترك بنون ! ادع لي أبا الأسود . فقال : ضع للناس الذي كنت نهيتك أن تضع لهم . »(١٠٢) وقال الجاحظ : «قال بعضهم : ارتفع إلى زياد رجل وأخوه في ميراث ، فقال : إن أبونا مات ، وإن أخينا وثب على مال أبانا فأكله . »(١٠٣)

والروايات التي تبين اضطراب الناس في هذه الفئة من الأسماء وإعرابها كثيرة ، فمن ذلك أن كاتب أبي موسى الأشعري كتب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : «من أبو موسى . . . . »(١٠٤) وجاء في *ذيل الأمالي* للقالي : «قال رجل للحسن : ما تقول في رجل ترك أبيه وأخيه؟ فقال الحسن : ترك أباه وأخاه . فقال الرجل : فما لأباه وأخاه؟ فقال الحسن : فما لأ بيه وما لأخيه؟ فقال الرجل : أراك كلما تابعتك خالفتني . »(١٠٥) وقد ورد الخبر في *العقد الفريد* ، ولكن المسؤول في هذه الرواية هو شريح لا الحسن . (١٠٦)

ومن ذلك ما يروى أن أبا حنيفة النعمان قد سأله أبو عمرو بن العلاء عن القتل بالمثقل هل يوجب القود أم لا؟ فقال : لا . . . فقال له أبو عمرو : ولو قتله بحجر المنجنيق ، فقال ولو قتله بأبا قبيس . »(١٠٧) ومنه في الحديث : «ما صنع أبا جهل؟»(١٠٨) وعن أحدهم

---

(١٠٢) أبو بكر محمد بن الحسين الزبيدي ، *طبقات النحويين واللغويين* ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٣م) ، ٢٢ .

(١٠٣) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، *البيان والتبيين* ، تحقيق فوزي عطوي (بيروت : مكتبة الطلاب وشركة الكتاب اللبناني ، ١٩٦٨م) ، ٣٢٤ .

(١٠٤) أبو الطيب اللغوي ، *مراتب النحويين* ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، د . ت .) ، ٢٣ .

(١٠٥) أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي ، *ذيل الأمالي* ، *والنوادر* ، ط٢ (بيروت : المكتب التجاري ، د . ت .) ، ١٤١ .

(١٠٦) ابن عبدربه ، *العقد الفريد* ، ٢ : ٣١٠ .

(١٠٧) ابن خلكان ، *وفيات الأعيان* ، ٥ : ٤١٣ .

(١٠٨) ابن عقيل ، شرح *ابن عقيل* ، ٢ : ٥٢ ، هامش رقم (١) .

أنه قال للحسن: «يا أبي سعيد!»(١٠٩) وعن إسماعيل بن أبي خالد (١٤٦هـ) أنه قال ذات مرة: «عن أبوه.»(١١٠)

وقد بلغ برم الناس باستعمال هذه الأسماء، واضطرابهم، حدًا جعلها مادة للتندر والتفكه؛ جاء في *حدائق الأزاهر* لابن عاصم الأندلسي: «قال رجل لآخر: قد أحكمت النحو كله إلا ثلاث لفظات أشكلت علي! قال: وما هي؟ قال: أبو فلان، وأبا فلان، وأبي فلان، ما الفرق بينها؟ قال له صاحبه: أما أبو فلان فللملوك والأمراء والقضاة والحاكم. وأما أبا فلان فللتجار وأرباب الأموال والوسط من الناس. وأما أبي فلان فللسفلة والأسقاط والأوباش من الناس.»(١١١)

من كان ما تقدم يتبين لنا مدى التفاوت الكبير بين لغة الاستعمال واللغة الفحصى، وأن لغة الاستعمال لا تطيق تلك القواعد الدقيقة المتشعبة التي تتحصن خلفها اللغة الفحصى، وهذا يجعلنا نشكّك في صحة تلك القصة التي رواها صاحب *العقد الفريد* عن الأصمعي والتي جاء فيها: قال: رأيت أعرابيًا ومعه بنيّ صغير ممسك بفم قربة، وقد خاف أن تغلبه فصاح: يا أبت أدرك فاها، غلبني فوها، لا طاقة لي بفيها!»(١١٢) إن هذه القصة لا تثير فينا سوى الابتسام؛ فالصنعة والتكلف فيها يكادان يفصحان عن أنفسهما. وتذكرنا هذه القصة على كل حال بتلك النصوص المصطنعة التي تقدم بين يدي الموضوعات النحوية للاستعانة بها على توضيح القاعدة. فهذه القصة نص مصوغ جيدا لتعليم الناشئة إعراب الأسماء الستة أكثر من كونها حدثًا لغويًا طبيعيًا.

ومثل هذه القصة التي ذكرها صاحب *العقد الفريد*، تلك التي حكاها ابن جني في *الخصائص* عن أبي عبدالله محمد بن العساف العقيلي والتي جاء فيها: «فقلت له: كيف

---

(١٠٩) الجاحظ، *البيان والتبيين*، ٣٢٣.

(١١٠) فك، *العربية*، ٧٦.

(١١١) ابن عاصم الأندلسي، *حدائق الأزاهر*، تحقيق عفيف عبدالرحمن، ط١ (بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٧م)، ٢٧٣؛ وانظر أيضًا: ابن عاصم الأندلسي، *أدب الفكاهة الأندلسي*، تحقيق حسين خريوش، ط١ (بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٢م)، ٩٦.

(١١٢) ابن عبدربه، *القعد الفريد*، ٤: ٦٦.

تقول: ضربت أخوك؟ فقال: ضربت أخاك. فأدرته على الرفع، فأبى، وقال: لا أقول أخوك أبدًا! فقلت: كيف تقول: ضربني أخوك؟ فرفع. فقلت: ألست زعمت أنك لا تقول: أخوك أبدًا؟ فقال: أيش هذا؟ اختلفت جهتا الكلام.»(١١٣) فهذه القصة لا دليل فيها هي الأخرى على كون ذلك سليقة وطبعًا؛ لأنها اختبار ومسألة، وليست حدثًا لغويًا طبيعيًا.

هذا، وإن إلزام الأسماء الستة الألف في جميع المواقع، أو ما يعرف بلغة القصر فيها، ظاهرة لهجية لـم يسلِّم بها النحويون إلا في: الأب، والأخ، والحم.(١١٤) ولكن أصحاب أبي حنيفة جعلوها في الأسماء الستة كلها دون استثناء.(١١٥) ولما كان النحويون يقصرون هذه اللغة على الأب والأخ والحم، فإنهم راحوا يتأولون كل ما جاء على هذه اللغة من غير هذه الأسماء الثلاثة. فمن ذلك قول العجاج.

خالط من سلمى خياشيم وفا(١١٦)

فذهبوا إلى أنه أراد: خياشيمها وفاها، فحذف المضاف إليه ونوى ثبوته، وأبقى المضاف على الحال التي كان عليها.(١١٧) وقد وصف البصريون حذف المضاف إليه بأنه ضرورة.(١١٨) قال المبرد: «وقد لحن كثير من الناس العجاج في قوله:

خالط من سلمى خياشيم وفا

وليس عندي بلاَحِنٍ؛ لأنه حيث اضطر أتى به في قافية لا يلحقه معها التنوين في

---

(١١٣) ابن جنّي، *الخصائص*، ١: ٧٦.

(١١٤) الأنباري، *الإنصاف*، ١٠؛ وانظر: ابن مالك، شرح *التسهيل*، ١: ٤٥.

(١١٥) ابن خلكان، *وفيات الأعيان*، ٥: ٤١٣.

(١١٦) عبدالله بن رؤية العجاج، *ديوان العجاج*، تحقيق عزة حسن (بيروت: مكتبة دار الشرق، د.ت.)، ٤٩٢.

(١١٧) ابن مالك، شرح *التسهيل*، ١: ٥٠.

(١١٨) السيوطي، همع *الهوامع*، ١: ١٣١.

مذهبه.»(١١٩) وإلى هذا ذهب أبو علي الفارسي أيضًا، ووصف قول العجاج بأنه مستقيم،(١٢٠) وأن كل ما في الأمر أنه أجراه في الإفراد مجراه في الإضافة ضرورة، ومن ثم فلا يصلح تلحينه طالما أنه يوجد وجه لتجويزه.(١٢١) وإنما لحنه من لحنه: لأن القياس في هذا هو أنه لا يعرب بالألف نصبًا إلا في حالة الإضافة، فإذ لم يضف، فالقياس فيه أن يقول: فمًا، وإذا كان بعضهم قد لحنه، وبعضهم (وهم جمهور البصريين) قد عده ضرورة، فقد جوزه الأخفش، والكوفيون وتابعهم ابن مالك، في *الاختيار*،(١٢٢) على أنه أراد: خياشيمها وفاها، ثم حذف المضاف إليه، ونوى ثبوته، وأبقى المضاف على الحال التي كان عليها قبل الحذف.(١٢٣)

هذا، وقد شنّع ابن جني على أحدهم كثيرًا حين أنشده شعرًا لنفسه يقول فيه:

كأنَّ فاي (١٢٤)

وذلك انطلاقا من أن ما يسمى بلغة القصر لا تجوز عندهم في غير الأب والأخ والحم.

ومما جاء قد أهمل إعرابه - في رأينا - وألزم الألف في لغة الاستعمال، كلمة قد أعربت مفعولاً مطلقًا، وليس بينها وبين المفعول المطلق أي علاقة البتة، وإنما حشرت قسرًا في زمرة المفعول المطلق لا لشيء سوى أنها جاءت بالألف، وهي كلمة «فاها» في المثل العربي: «فاها لفيك.»(١٢٥) الذي ضمّنه أبو سدرة الأعرابي (الهجمي) بيته الذي يقول فيه:

---

(١١٩) المبرد، *المقتضب*، ١: ٢٤٠.

(١٢٠) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، *المسائل العضديات*، تحقيق شيخ الراشد (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٦م)، ٢٢٨.

(١٢١) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، *البغداديات*، تحقيق صلاح الدين السكناوي (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٨٣م)، ١٦٠.

(١٢٢) السيوطي، همع *الهوامع*، ١: ١٣١.

(١٢٣) ابن مالك، شرح *التسهيل*، ١: ٥٠؛ ٢: ١٨٥.

(١٢٤) ابن جني، *الخصائص*، ٢: ٧.

(١٢٥) الميداني، مجمع *الأمثال*، ٢: ٧١.

فقلت له : فاها لفيك فإنها قلوص امرىء قاريك ما أنت حاذره(١٢٦)

فهذه جعلها سيبويه من الأسماء التي جرت مجرى المصادر . أي أنها مفعول مطلق ؛ قال في *الكتاب* : «ومن ذلك قول العرب : فاها لفيك وإنما تريد : «فا» الداهلية كأنه قال : تربًا لفيك . فصار بدلاً من اللفظ بالفعل ، وأضمر له كما أضمر للترب والجندل ، فصار بدلاً من اللفظ بقوله : دهاك الله . »(١٢٧)

وقد عدها الرضي مما جاءت فيه الجملة قائمة مقام المصدر ، قال : «والأصل فوها لفيك» أي إلى فيك . . . ثم جعلت الجملة التي هي «فوها لفيك» بمعنى المصدر أي أصابته داهية ، فانمحى عنها معنى المبتدأ والخبر . . . فلما صارت الجملة بمعنى المفرد أعرب منها ما قبل الإعراب ، وهو الجزء الأول بإعراب المفرد الذي صارت بمعناه وهو المصدر . . . وقيل : انتصاب فاها على أنه مفعول به ، أي جعل الله فا الداهية إلى فيك . »(١٢٨)

وكل هذه التخريجات البعيدة والملتوية ، إنما كانت بسبب مجيء «فاها» بالألف ، وهم أي البصريون (والنحويون عمومًا) لا يعترفون بلغة القصر خارج الأب والأخ والحم ، والصحيح أنه لا فرق بين المثل : «مكره أخاك لا بطل . » والمثل الآخر : «فاها لفيك . » فكلاهما جملة اسمية أهمل فيها إعراب المبتدأ ، فألزمت صورة واحدة ، وعليه يجب إعراب «فاها» مبتدأ ، ولفيك الخبر . وأيّ إعراب غير هذا مردود ، ومرفوض ؛ وذلك لأن «فاها لفيك» كلام تام . فهو جملة ، مثله مثل : مكره أخاك . » تمامًا . والتفريق بينهما تفريق تحكمي واعتباطي صرف . ثم إن المعنى يعزز إعرابه مبتدأ أيضًا ؛ ذلك أن معنى هذا المثل هو : «لك الخيبة . » ولك الخيبة جملة اسمية من مبتدأ وخبر . جاء في *نوادر أبي زيد* : «وإذا أراد أن يدعو على الآخر قال له : فاها لفيك ، أي لك الخيبة . »(١٢٩) ثم إن سيبويه نفسه قد نصّ

---

(١٢٦) سيبويه ، *الكتاب* ، ١ : ٣١٦ .

(١٢٧) سبويه ، *الكتاب* ، ١ : ٣١٥ .

(١٢٨) الرضي الأستراباذي ، شرح *الرضي* ، ١ : ٣٣٢-٣٣٣ .

(١٢٩) سعيد بن أوس ، أبو زيد الأنصاري ، *النوادر في اللغة* ، ط٢ (بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٦٧م) ، ١٨٩ .

على أن «قال» إنما يؤتي بعدها بالجمل المفيدة، قال في *الكتاب*: «واعلم أن «قلت» إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها. وإنا تحكى بعد القول ما كان كلامًا لا قولاً، نحو: قلت: زيد منطلق؛ لأنه يحسن أن تقول: زيد منطلق،»⁽¹³⁰⁾ و «فاها لفيك» في بيت أبي سدرة الأعرابي:

فقلت له: فاها لفيك فإنها

كلام تام جاء بعد القول، فهو جملة اسمية تتكون من مبتدأ هو: «فاها،» ومن الخبر، وهو شبه الجملة: «لفيك،» غير أنه يمكن أن يعترض معترض بأن الكلام لا يقتصر على الجمل الاسمية وحدها، إذ من الممكن أيضًا أن تكون الجملة فعلية، وتكون «فاها» مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: جعل الله فا الداهية إلى فيك، أي جعلها مشافهتك.⁽¹³¹⁾ ولكن هذا التخريج يضعفه أننا سنضطر إلى القول بحذف الفعل وفاعله، وإضمارهما. وإذا أمكن أخذ التركيب على ظاهره، كان أولى وأفضل؛ لأن الأصل عدم التقدير، وعدم الحذف.⁽¹³²⁾

ومثل «فاها لفيك» تمامًا ما نجده في باب الحال أيضًا من قولهم: «كلمته فاه إلى فيّ» حيث يعرب النحاة «فاه» في الجملة السابقة حالاً! وفي الحقيقة إن الحال ههنا جملة وليست اسمًا مفردًا. ولكن النحويين قضوا بأنها حال نظرًا إلى مجيء «فاه» بالألف، والألف هي علامة النصب في الأسماء الستة، ومن هنا أعربوها حالاً مع أنه لا دلالة فيها وحدها البتة على الحال! قال سيبويه: «واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده؛ وذلك أنه لا يجوز أن تقول: كلمته فاه، حتى تقول: إلى فيّ؛ لأنك إنما تريد مشافهة، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين، فإنما يصح المعنى إذا قلت: إلى فيّ.»⁽¹³³⁾ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن الأصل في الحال أن تكون نكرة، وأن الغالب فيها أن تكون مشتقة،

---

(١٣٠) سيبويه، *الكتاب*، ١: ١٢٢.

(١٣١) الرضي الأسترآباذي، شرح *الرضي*، ١: ٣٣٣.

(١٣٢) الأسترآباذي، شرح *الرضي*، ١: ٤٥٣؛ وانظر أيضًا: السيوطي، *الأشباه والنظائر*، ١: ١٧١.

(١٣٣) سيبويه، *الكتاب*، ١: ٣٩٢.

و«فاه» معرفة وغير مشتقة . وبناء على هذا كله ، فإننا نعدّ «فاه إلى فيّ» جملة اسمية تامة ، ألزم فيها المبتدأ «فاه» الألف تمامًا كما ألزم المبتدأ الألف أيضًا في كل من المثلين : «فاها لفيك . » و «مكره أخاك لا بطل . » وعليه ، يجب أن يعرب «فاه» مبتدأ ، وشبه الجملة «إلى فيّ» خبرًا ، والجملة الاسمية كلها في محل نصب حال .

وإذا كان النحويون لا يعترفون بلغة إلزام الألف خارج نطاق «الأب والأخ والحم ، » فهذا رأي واجتهاد ، قابل للمناقشة . وقد نص بعض جهابذة اللغويين والنحويين على أن إجماع النحاة (على فرض أنهم أجمعوا على ذلك) ليس بحجة . (١٣٤) فكيف إذا وجدنا من يجيز ذلك كأصحاب أبي حنيفة الذين خرجوا كلامه على أنه لغة للكوفة ، وأن هذه اللغة في الأسماء الستة كلها؟ ثم إننا لا نعدم أن نجد من يجيز إلزام «فوه» الألف من غير أصحاب أبي حنيفة أيضًا ، قال في *اللسان* : «ومنهم من ينصب «الفا» في كل وجه . قال العجاج يصف الخمر :

خالط من سلمى خياشيم وفا

قال الأصمعي : قال بشر بن عمر : قلت لذي الرمّة : أرأيت قوله : خالط من سلمى خياشيم وفا؟ قال : إنا لنقولها في كلامنا قبح الله ذا فا . »(١٣٥)

ونكرر مرة أخرى ما قلناه آنفًا ، إن إلزام هذه الأسماء الألف إن هو إلا مظهر من مظاهر إهمال الإعراب في هذه الأسماء . وأن الألف (الفتحة الطويلة) ما هي إلا الأثر الباقي لهذه الظاهرة . وإلزام هذه الأسماء الألف عند بعض العرب قديمًا كمظهر من مظاهر فقد الإعراب مشابه تمامًا لإلزامها الياء (الكسرة الطويلة) في العبرية ، (١٣٦) وإلزامها الواو

---

(١٣٤) قال ابن جني ، *الخصائص* ، ٢ : ٣١٦ : «ألا ترى أن إجماع النحويين في هذا وغيره لا يكون حجة ، لأن كل واحد منهم إنما يردّك ، ويرجع بك فيه ، إلى التأمل والطبع ، لا إلى التبعية والشرع . »

(١٣٥) ابن منظور ، *لسان العرب* ، ٢ : ٣٤٤ .

(١٣٦) Wright, *Lectures*, 143 ؛ وانظر أيضًا : O'Leary, *Comparative Grammar*, 197 ؛ وانظر أيضًا : أنيس ، *من أسرار اللغة* ، ٢٧٤ .

أي الضمة الطويلة في الآرامية .⁽¹³⁷⁾ ومعروف أن هاتين اللغتين قد فقدتا الإعراب ،⁽¹³⁸⁾ اللهم إلا بقايا وآثارًا قليلة ، منها هذا الذي نجده في الأب والأخ والحم .

ومما يؤكد كون إلزام هذه الأسماء الألف عند بعض العرب قديمًا مظهرًا من مظاهر فقد الإعراب ، إلزام اللغة الدارجة في مختلف أنحاء الوطن العربي هذه الأيام هذه الأسماء الواو في جميع الحالات والمواقع ، فنحن في العادة نقول في الدارجة :

وينَ خوك؟ (wēn aẖūk)
شفُتَ خوك؟ (šuft aẖūk)
رُحت لَخوك؟ (ruẖt la ẖ ūk)

ولزوم هذه الأسماء صورة واحدة قد شاع في استعمال جرى مجرى الأمثال قديمًا ألا وهو «لا أبالك» و «ولا أخالك» و «لا فالها» . قال الشاعر :

وداهية من دواهي المنونِ يرهبها الناس لا فالها⁽¹³⁹⁾

وقال الآخر :

وتُتْرك أخرى فردة لا أخا لها⁽¹⁴⁰⁾

وشواهد هذا الاستعمال أكثر من أن تحصى . وأكثر ما يستعمل في المدح ، وقد يستخدم في معرض الذم ، وفي التعجب ، وفي معنى الجدّ والتشمير في الأمر ؛ لأن من له أب قد يتكل عليه في بعض شأنه .⁽¹⁴¹⁾

وهذه الاستعمالات يخرجها النحويون عادة على أساس أن «أخا» و «أبا» من «لا أخا لك» و «لا أبا لك» مضافة إلى الكاف ، واللام مقحمة ، وهذا يعني أن الكلام ناقص ، وأن هناك تتمة هي الخبر المحذوف . مع أن الكلام تام ، ومفهوم ، ولا يحتاج إلى مثل هذا التقدير ، ولا هذه التتمة ، التي لو روعيت في المعنى ، ولو ظهرت في اللغة لكانت عيًا

---

(١٣٧) أنيس ، *من أسرار اللغة* ، ٢٧٤ .

(١٣٨) أنيس ، *من أسرار اللغة* ، ٢١٢ .

(١٣٩) ابن مالك ، *شرح التسهيل* ، ١ : ٤٩ .

(١٤٠) ابن جني ، *الخصائص* ، ١ : ٣٤٣ .

(١٤١) ابن منظور ، *لسان العرب* ، ١٨ : ١٣ (أبي) .

وفهاهة! هذا إضافة إلى أن الأصل عدم الحذف وعدم التقدير . ولهذا قال ابن جني : «ويحسنه أنك إذا حملت الكلام عليه، جعلت له خبرًا، ولم يكن في الكلام فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر . »(١٤٢) ولكن القوم اضطروا إلى التأويل، وعدم الأخذ بالظهر الجلي نظرًا إلى وجود الألف في الاسم، ولا يكون كذلك – على حسب ما تقضي به قواعد اللغة – إلا إذا كان مضافا، ومن ثم كان على اللام أن تكون زائدة مقحمة اعتباطا حتى تستقيم قاعدة إعراب الأسماء الستة، ولا تنكسر . وقد استأنسوا لحكمهم هذا أيضًا بقول العرب : «لا أباك»(١٤٣) بدون اللام، وقد شبه الخليل اللام في «لا أبالك» من حيث وظيفتها بالاسم الثاني في مثل قوله :

يا تيم تيم عديّ لا أبالكم لا يلقينكم في سوءة عمر (١٤٤)

قال بهذا الخصوص : (١٤٥) «واللام ههنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله : يا تيمَ تيمَ عدي . » وقد تبنّى سيبويه وجهة نظر أستاذه ففسر عدم وجود التنوين في مثل : لا غلام لك بأن الاسم مضاف إلى الكاف، كسقوطه تمامًا عند الإضافة إلى الاسم في مثل : لا مثل زيد، مستدلاً على ذلك بقول العرب : لا أبالك، ثم أردف يقول : «وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : لا أباك، في معنى لا أبالك، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطًا كسقوطه في لا مثل زيد . فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام؛ إذ كان المعنى واحدًا، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي ثُني به

---

(١٤٢) ابن جني، *الخصائص*، ١ : ٣٤٣ .

(١٤٣) لم يجيء هذا الاستعمال – على حد قول المازني – إلا في موضعين، الأول : قول مسكين الدارمي :

وقد مات شمّاخ ومات مزرد وأي كريم لا أباك مخلّد

والآخر : قول أبي حية النميري :

أبا الموت الذي لا بد أني ملاق لا أباك تخوفيني

انظر : عبدالقادر بن عمر البغدادي، *خزانة الأدب ولبّ الباب لسان العرب*، تحقيق عبدالسلام هارون، ط٢ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م)، ٤ : ١٠٠ .

(١٤٤) سيبويه، *الكتاب*، ٢ : ٢٠٥ .

(١٤٥) سيبويه، *الكتاب*، ٢ : ٢٠٦ .

في النداء، ولم يغيروا الأول عن حاله قبل أن تجيء به وذلك قولك: يا تيمَ تيمَ عدي.»[١٤٦]

إن كلام الخليل، وكلام سيبويه من بعده، يفيد أن هذه الإضافة إضافة باعتبار المعنى، ومعلوم أن الإضافة بحسب المعنى لا يظهر معها حرف الجر بين المضاف والمضاف إليه، ولهذا فقد ذهب إلى أن هذه اللام الظاهرة ما هي إلا تأكيد لتلك المقدرة في الإضافة العادية، وأن هذه الظاهرة مثلها مثل: «تيم» الثانية في قولهم: يا تيم تيم عدي... يعني أنها تأكيد لتلك المقدرة، كما أن «تيم» الثانية تأكيد لتيم الأولى. ولا يخفى على المتأمل ما في هذا التفسير من تكلّف وصنعة.

ولكن قولهم بالإضافة ههنا، وزيادة اللام قد أوقعهم في إشكال آخر ألا وهو عمل «لا» النافية في المعرفة، وهي لا تعمل إلا في النكرة، فإن جاءت بعدها المعرفة فإن القاعدة تقضي برفع ما بعدها وتكريرها، ولكنهم أجابوا عن هذا الإشكال بأنهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرّف بـ «لا» من غير تكريرها تخفيفًا وحق المعارف المنفية بـ «لا» الرفع مع تكرير «لا»، ففصلوا بين المتضايفين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف، فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير «لا»[١٤٧]؛ فالنفي في موضع تخفيف، كما أن النداء في موضع تخفيف. فمن ثم جاء فيه مثل ما جاء في النداء.[١٤٨]

وهذا يعني بكل وضوح أن سيبويه وجمهور النحويين قد قضوا على اللام ههنا بالزيادة لأن وجودها غير زائدة سيؤدي إلى الجمع بين نقيضين؛ «وذلك أن ثبات الألف في «أبا» من «لا أبا لك» دليل الإضافة. فهذا وجه. ووجه آخر أن ثبات اللام وعمل «لا» في هذا الاسم يوجب التنكير والفصل، فثبات الألف دليل الإضافة والتعريف، ووجود اللام دليل الفصل والتنكير.»[١٤٩] وهذان أمران متدافعان كما هو ظاهر.

ولكن ابن مالك قد ضعف القول بالإضافة في مثل هذا الأسلوب، أي «لا أبا لك.» قال في شرح *التسهيل*: «ومما يدل على ضعف القول بكون الأسماء المشار إليها مضافة،

---

(١٤٦) سيبويه، *الكتاب*، ٢: ٢٧٦-٢٧٧.

(١٤٧) الرضي الأستراباذي، شرح *الرضي*، ٢: ١٨٠.

(١٤٨) سيبويه، *الكتاب*، ٢: ٢٧٨.

(١٤٩) ابن جني، *الخصائص*، ١: ٣٤٢-٣٤٣.

قولهم: لا أبا لي، ولا أخا لي. فلو كانوا قاصدين الإضافة لقالوا: لا أبِ لي، ولا أخِ لي، فيكسرون الباء والخاء إشعارًا بأنها متصلة بالياء تقديرًا، فإن اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير، وإذ لم يفعلوا ذلك فلا ارتياب في كونهم لم يقصدوا الإضافة، وإنما قصدوا إعطاء الأسماء المذكورة حكم المضاف إذا كانت موصوفة بلام الجر ومجرورها.»(١٥٠) فمذهب ابن مالك إذا أن هذه الأسماء مفردة لا مضافة، والجار والمجرور في موضع الصفة لها، وأن كل ما في الأمر على حد قوله أن شبّه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد.

ومما يؤكد كون هذه الأسماء غير مضافة أيضًا قول سيبويه في *الكتاب*: «لا أبا فاعلم لك.»(١٥١) حيث فصل بالجملة: «فاعلم» بين «أبا» والجار والمجرور، فلو كان «أبا» مضافًا حقًا إلى الكاف واللام زائدة، ما جاز هذا عنده؛ لأنه لا يجيز الفصل بين المضاف والمضاف اليه إلا في الضرورة الشعرية.

ومما يضعف القول بالإضافة أيضًا هو أن: لا أبا لك، ولا أب لك سواء في المعنى اتفاقا.(١٥٢) ومعروف أن «لا أبَ» نكرة بلا خلاف، فكذا يلزم أن يكون لا أبا لك؛ إذ المعرفة لا توافق النكرة معنى.

وخلاصة القول أن الذي نراه ونعتقده في هذه الأسماء في مثل هذا الاستعمال (لا أبا لك) هو ما سبق أن بيّناه من أن «أبا» مثلها مثل: «أخا» في المثل «مكره أخاك لا بطل.» ومثل: «فاها» في المثل الآخر: «فاها لفيك» قد أهمل إعرابها وألزمت صورة واحدة في جميع الأحوال، ولا داعي إلى كل هذه التخريجات والتأويلات البعيدة والمتكلفة. ولعل السر في إهمال إعراب هذه الأسماء أنها جاءت في عبارات جرت مجرى الأمثال، قال في *الخزانة*: «ويؤكد عندك خروجه مخرج المثل كثرته في الشعر، وأنه يقال لمن له أب ولمن ليس له أب، وهو دعاء في المعنى لا محالة، وإن كان في اللفظ خبرًا، ولو كان دعاء مصرحًا به، وأمرًا معينًا لما جاز أن يقال لمن لا أب له؛ لأنه إذا كان لا أب له لم يجز أن

---

(١٥٠) ابن مالك، شرح *التسهيل*، ٢ : ٦١.

(١٥١) سيبويه، *الكتاب*، ٢ : ٢٨٠.

(١٥٢) الرضي الأسترآباذي، شرح *الرضي*، ٢ : ١٨٠.

يدعى عليه بما هو فيه لا محالة، فنعلم أنه لا حقيقة لمعناه مطابقة للفظة، وإنما هي خارجة مخرج المثل.»(١٥٣) ومما يؤكد أيضًا كون هذا الأسلوب يجري على ألسنتهم مجرى المثل، قوله:

ويترك أخرى فردة لا أخا لها

فلم يقل: لا أخت لها، وذلك لكونه جرى على أفواههم لا أبا لك، ولا أخا لك، فقيل مع المؤنث على حد ما يكون عليه مع المذكر، فجرى هذا نحوًا من قولهم لكل أحد من ذكر وأنثى أو اثنين أو جماعة: «الصيف ضيَّعت اللبن» على التأنيث، لأنه قد جرى على ألسنتهم على هذا النحو لأول استعمال له.(١٥٤) والأمثال أو ما جرى مجراها بفضل ما تتسم به من عفوية وارتجال تمثل لغة الاستعمال أحسن تمثيل، وعليه فلا غرو إذًا أن نجد ظاهرة إهمال الإعراب فيها واضحة جلية؛ لأن هذا هو دأب الاستعمال وديدنه.

---

(١٥٣) البغدادي، *خزانة الأدب*، ٤: ١٠٦.

(١٥٤) ابن منظور، *لسان العرب*، ١٨: ١١ (أبي).

The Declension of the "Six Nouns": Its Origin and Development

Fawzi Hasan Al-Shayeb

Associate Professor, Department of Arabic, Faculty, of Arts,

Yarmouk University, Irbid, Jordan

Abstract. As the traditional grammarians believed that the declension in Arabic is with short vowels in origin, they considered the declension of the so-called "SixNouns" «الأسماء الستة» with long vowels in annexation a secondary one. This paper takes the opposite attitude, that is, that declension in Arabic was originally with long vowels, so that the declension of the "Six Nouns" with long vowels is a primary one. The paper also sheds some light on the different kinds of development that had taken place in this group of nouns, and their causes.